

لماذا نحتاج إلى تغيير عملية التخطيط في الضفة الغربية المحتلة؟

مجموعة من خبراء التخطيط الدوليين تقترح نهجاً جديداً للتخطيط الذي من الممكن أن يساهم في تحقيق السلام

وجد فريق المستشارين الدولي أن المخططات التي أعدها مكاتب التخطيط الفلسطينية المحلية تعتبر ملائمة لمعايير التخطيط التقنية. الأمر الذي يفرض على الإدارة المدنية مصادقة تلك المخططات بصورة عاجلة، وعلى وزارة الحكم المحلي أن تتبناها تحت مشروع إقامة الدولة وتعزيز السلام. يجب إعادة التعامل مع المخططات كأساس للتطوير في مناطق (ج)، في انتظار توجه جديد تقوده السلطة الفلسطينية للتخطيط الريفي، والتنمية في فلسطين

أهمية مراعاة حقوق الإنسان في التخطيط

قد أكد فريق خبراء التخطيط على أهمية احترام حقوق الإنسان والعمل على التخطيط ضمن القانون الدولي، وهو الأمر الذي يجافي الواقع حالياً في منطقة الضفة الغربية المحتلة. قد أصبحت ممارسات التخطيط جزءاً من الممارسات العسكرية الإسرائيلية، فالتخطيط في هذه المناطق يهدف إلى تحقيق مكاسب عسكرية وأمنية أكثر من اهتمامه إلى تحسين سبل العيش للمواطنين الفلسطينيين. بمعنى آخر، إن التخطيط يمنح الأولوية الكاملة للمصالح الإسرائيلية، مما نتج عنه افتقار القرى الفلسطينية إلى الخدمات الأساسية والضرورية كشبكات المياه أو الغرف الصفية الكافية.

يدعو التقرير الذي أعده فريق الخبراء إلى مراجعة واستعراض جميع المخططات المحلية التي تم أو سيتم إعدادها للتجمعات الفلسطينية في مناطق (ج)، على أن تشمل عملية المراجعة تقييم جميع احتياجات وفرص التنمية المحلية مع التأكيد على تحسين سبل عيش التجمعات الفلسطينية. كما يؤكد التقرير على ضرورة وقف عمليات الهدم إلى حين استكمال عملية مراجعة واستعراض هذه المخططات.

لماذا من الضروري إحداث تغييرات في نهج التخطيط؟

إن نظام التخطيط الحالي في المناطق الريفية في الضفة الغربية لم يفضي إلى تحقيق التنمية المرجوة للفلسطينيين الذين يعيشون في تلك المناطق، حيث لا يستطيع الفلسطينيون بناء منازل سكنية أو إقامة منشآت زراعية أو حيوانية. كما تعاني هذه المناطق من خطر هدم المنشآت الخدمائية كالمدراس والمراكز الصحية التي تقدمها وكالات التنمية والعون، بالإضافة إلى عجزها عن إنشاء ضواحي جديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة التجزئة والفقر للبنية التحتية.

في المقابل، فإن نظام التخطيط التي فرضته الإدارة المدنية الإسرائيلية، كقوة عسكرية محتلة، قد سهل إقامة المستوطنات الإسرائيلية والتي أصبحت موطناً لـ ٣٤٠,٠٠٠ إسرائيلياً، والتي تعتبر مستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي.

ويعود ذلك، ليس لعدم مقدرة الفلسطينيين على إنتاج مخططات هيكلية بمعايير تقنية مدروسة لتستوعب النمو المستقبلي لقراهم، إنما لسياسة الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تؤدي إلى تضيق الخناق على الفلسطينيين. حيث تم إعداد ما يقارب ١٠٠ مخطط تخصص مساحات كافية لاستعمالات الأراضي المستقبلية على المستوى المحلي في السنوات الأخيرة، في حين حازت ثلاثة مخططات فقط على موافقة الإدارة المدنية الإسرائيلية. إن عدم وجود مخططات مصادق عليها يعني أن تنمية تلك المناطق غير معترف بها مما يعرض مواطنيها لخطر التهجير القسري وهدم المنازل والمنشآت وانقطاع سبل معيشتهم، مما يعرض سكانها للفقر والحاجة للمعونة.



مستوطنة إسرائيلية في المناطق الريفية في الضفة الغربية. إن الإدارة المدنية الإسرائيلية تدعي أن هذه المستوطنة تتوافق مع معايير التخطيط، لكن هل تتناسب هذه المعايير مع الوضع المحلي؟



خشم الكرم- قرية فلسطينية تفتقر إلى الخدمات الأساسية و معرضة لخطر الهدم لوقوعها في منطقة «صنفت كـ» منطقة إطلاق النار

التجمعات البدوية والتجمعات الرعوية

في حين أن نظام التخطيط في دول مثل كندا وجنوب أفريقيا يراعي الاحتياجات الخاصة للتجمعات ذات الثقافة الخاصة، فإن ذلك ليس بالحال نفسه في التجمعات البدوية والرعوية في الضفة الغربية المحتلة، حيث تتابع إسرائيل انتهاج سياسة التحضر في التخطيط للتجمعات المتنقلة، كما أنها لم تعترف بالقرى الفلسطينية في كثير من الحالات. يعد البدو أكثر الضحايا تضرراً من عمليات الهدم والإخلاء القسري، وبالتالي لا بد من أن يعترف نظام التخطيط بحقوق هذه التجمعات للوصول إلى أراضيهم للحفاظ على ثقافتهم وسبل معيشتهم.

أهمية عدالة وشفافية نظام التخطيط

أكد فريق الخبراء أن ممارسات التخطيط الحالية لا تحقق «العدالة الإدارية»، حيث لا توجد وسائل فاعلة تمكن الفلسطينيين من الاستعانة بها لتصديق مخططات قراهم من ناحية، كما أن إجراءات وأنظمة التخطيط التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار ليست واضحة بشكل جلي من ناحية أخرى. وقد ترتب على ذلك تحويل مرحلة إعداد المخططات إلى عملية طويلة من المفاوضات يلحق بها العديد من الوثائق الرسمية غير المتوفرة باللغة العربية ما يؤثر سلباً على نجاعة عملية التخطيط وكفاءة جميع الأطراف ذات العلاقة. بالرغم من أن المخططات تخضع لمعايير التخطيط التقنية، إلا أنها عالقة.

تغيير ثقافة التخطيط

لطالما كان التخطيط في منطقة الضفة الغربية وسيلة لتقييد وحرمان الفلسطينيين من فرص التنمية، حيث أن نظام التخطيط الحالي موروث من فترة الانتداب البريطاني. حيث أن المخططات الإقليمية والتي تم إعدادها إبان الانتداب البريطاني في الأربعينيات من القرن الماضي غير مستحدثة ولكنها تبقى وثائق رسمية حتى الوقت الحالي على الرغم من كونها قديمة ومنتهية الصلاحية، إذ تم إعداد هذه المخططات في فترة زمنية لم تتعامل مع عملية التخطيط كعملية تمكين للتجمعات المحلية حيث لم يتم التعامل مع مجموعة من أصحاب المصلحة لتحقيق التنمية المستدامة. إن المخططات الهيكلية المحلية تعد مخططات تفصيلية تغطي فترة زمنية تصل إلى عقدين من الزمان. وتطلب الإدارة المدنية الإسرائيلية رسم حدود هذه المخططات بشكل ملاصق للمناطق المبنية القائمة، حيث تبقى أجزاءً من أرض القرية خارج حدود المخطط ما يحرم تلك القرى من حقوق التنمية القانونية



التخطيط ضروري - للتححرر من تبعية المساعدات

سلط البنك الدولي في تقرير أصدره عام ٢٠١٣ الضوء على أهمية مناطق (ج) لبناء الاقتصاد القومي الفلسطيني، نظراً لاستحواذها على العديد من الثروات الزراعية والمعدنية، بالإضافة إلى المقومات السياحية، والتي لا يمكن تسخيرها للنفع الفلسطيني في ظل الظروف الحالية.

إن نظام التخطيط الحالي يؤثر سلباً على التطور الاقتصادي في المناطق الحضرية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، حيث أنها مشرذمة جغرافياً، على هيئة جزر محاطة بمناطق (ج)، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الوظيفي الإقليمي - من أجل توفير شبكات البنية التحتية - مهمة مستحيلة.

لطالما عجزت السلطة الفلسطينية عن شق الطرق الإقليمية، أو إنشاء المطارات والسكك الحديدية التي تمر في مناطق (ج) لتوصيل الشبكات الخدمية التي تربط التجمعات في مناطق أ و ب. إن الفلسطينيون مجبرون على استعمال الطرق الالتفافية والتي تمتد في بعض الأحيان لضعفي إلى خمسة أضعاف المسافة في حال شق طرق مباشرة بين المدن والقرى، مما يترك آثاراً سلبية على تدفق القوى العاملة والوصول إلى الخدمات.

العديد من التجمعات الفلسطينية لا تزال غير مخدومة بشبكات مياه فلسطينية، مما يجبرها على شراء خزانات مياه بأسعار باهظة، ترتفع قيمتها نتيجة لصعوبة النقل.

باختصار، مخرجات التخطيط الإقليمي في فلسطين لا تتماشى مع معايير

آخذين بعين الاعتبار المدة الزمنية الطويلة التي حرم خلالها الفلسطينيون في مناطق (ج) الحصول على مخططات هيكلية مصادقة لتطوير قراهم، فإن باقي المخططات الهيكلية يجب أن تصادق فوراً ويتم تبنيتها من قبل وزارة الحكم المحلي، تحت مشروع بناء الدولة وتعزيز السلام. ينبغي إعادة التعامل مع هذه المخططات على أساس تطوير مناطق (ج)، في انتظار توجه جديد تقوده السلطة الفلسطينية للتخطيط الريفي، والتنمية في فلسطين.

• وقف الهدم: يجب تجميد جميع أوامر الهدم ومصادرات الأراضي، وعدم إصدار أي أوامر جديدة، كما ينبغي أن إيقاف التهجير ومصادرة الأراضي.

• تقييم الاحتياجات التنموية في مناطق (ج)، وفي الريف الفلسطيني بشكل شامل آخذين بعين الاعتبار العلاقة بين المناطق الريفية والحضرية.

• تسجيل كافة الأراضي، وإعادة تفعيل مجالس التخطيط المحلية، لمراجعة ومصادقة وتنفيذ المخططات الهيكلية.

• نشر معايير وتوجيهات لعملية إعداد، وتقييم وتحديث المخططات، بما يشمل توفير أسباب خفية لرفض أو تعديل المخططات، والأسباب التي تحول دون إصدار رخص البناء من أجل ضمان العدالة والشفافية لأفراد المجتمع المحلي.

• التحول إلى توجه تخطيطي أكثر حساسية للسياق والبيئية التخطيطية، يأخذ بعين الاعتبار قطاعات التنمية المختلفة للتجمعات الحضرية والريفية، ويولي عناية للاحتياجات الخاصة للتجمعات الريفية والبدوية. وتغيير فحوى المخططات لتركز على تحديات التنمية وفرص تحسين مستوى المعيشة.

• نظام تخطيط متكافئ، يأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان المحليين المختلفة.

• تحديث واستكمال المخطط الوطني المكاني، وإعداد مخططات شبه إقليمية لدمج مخططات التجمعات المحلية مع أراضيها المحيطة.



الجدار الفاصل الذي اقامته السلطات الاسرائيلية يعزل التجمعات في مناطق (ج)، كما تستعمله الإدارة المدنية الإسرائيلية كمحدد عند مراجعة المخططات المقترحة.

التخطيط الإقليمي في دول أخرى في الوقت الحاضر. فبدلاً من توفير الخدمات وتمكين الروابط، فإن عملية التخطيط كما تمارس الآن في الأرض الفلسطينية تعد معيقاً للتطور الاقتصادي.

التخطيط ضروري - من أجل الازدهار

يدرك مجتمع المانحين الدولي الحاجة الملحة لتقليص مستويات الفقر ورفع مستوى المعيشة في مناطق (ج). لتحقيق تلك الغاية، تم تخصيص التمويل اللازم من أجل إنشاء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من خدمات البنية التحتية الضرورية، مثل الإسكان وشبكات المياه والصرف الصحي. ولكن خطر الهدم يقف عائقاً أمام تنفيذ هذه النوايا الحسنة، باعتبارها إنشاءات غير قانونية.

حوالي ثلث سكان مناطق (ج) يعتمدون على النشاط الزراعي والرعي، الذي يحتاج إلى كميات وفيرة من المياه. في حين ما يقارب ربع السكان يعملون في المدن أو المستوطنات الاسرائيلية، وهم بحاجة إلى نظام مواصلات فعال من أجل الوصول إلى مراكز عملهم. تحتاج مناطق (ج) إلى توجه تخطيطي يهدف إلى توفير فرص التطور الريفي من أجل رفع المستوى الاقتصادي للسكان

ينبغي أن تكون العدالة، وعدم التمييز، بالإضافة إلى مبادئ المشاركة معايير جوهرية في عملية التخطيط، وليست مجرد معايير اختيارية في نظام التخطيط تحدد من الأعلى للأسفل

توصيات

قدمت مجموعة الخبراء مجموعة من التوصيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي.

• وجد الفريق الاستشاري أن نموذج المخططات الهيكلية التي قامت بمراجعتها تماشى مع معايير التخطيط التقنية. على هذا الأساس،

لماذا نحتاج إلى تغيير عملية التخطيط في الضفة الغربية المحتلة؟

إن التوصيات تتطرق إلى الوضع الحالي في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وأنظمة التخطيط التي تمارسها. ولكن وفقاً لاتفاقية أوسلو، فإن حقوق التخطيط والبناء في مناطق (ج) يجب أن تنتقل تدريجياً إلى السلطة الفلسطينية. لا يجب التعامل مع مناطق (ج) أو نظام التخطيط الحالي على أنها معايير الحل الدائم. يمكن التعامل مع توصيات الفريق الاستشاري الدولي على أنها جزء من عملية نقل السلطات، وكخطوة في سبيل بناء السلام، بالإضافة إلى تحديث نظام التخطيط في الضفة الغربية.

- إعداد مخططات مشتركة للتجمعات القروية من أجل تحفيز عملية التخطيط، والحشد من أجل تعزيز الروابط الوظيفية.
- بحث إمكانية الاستعانة ببدائل تخطيطية من أجل تسوية النزاع، مثل الالتجاء إلى الوساطات أو التحكيم. ومنح حقوق تطوير مرخصة من خلال المخططات الهيكلية.
- حشد الدعم المستمر من مجتمع المانحين الدولي



أعضاء الهيئة الاستشارية الدولية. من اليسار إلى اليمين: مارتن كروكستن من المملكة المتحدة، كليف هيج من المملكة المتحدة، مايكل فيجنر من ألمانيا، كريستين بلات من أفريقيا الجنوبية، و جون جلاكدي من كندا

تم تمويل هذا الإصدار بمساعدة المعونة البريطانية من قبل حكومة المملكة المتحدة على أية حال إن الآراء الواردة هنا لا تعبر بالضرورة عن السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة

منفذ من قبل
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

مول من قبل
وكالة التنمية البريطانية الدولية
UKaid
from the Department for
International Development